تقرير بشأن

واقعة وفاة مواطن بسيدى جابر "محافظة الأسكندرية"

بناءً على تكليف سيادتكم بإيفاد بعثة لتقصى حقيقة ما تناولته وسائل الإعلام عن وفاة أحد المواطنين بسيدى جابر بمحافظة الأسكندرية على أثر الإعتداء عليه من قبل مخبرين تابعين لقسم شرطة سيدى جابر بمحافظة الاسكندرية ، وبناءً عليه تم التوجه إلى محافظة الإسكندرية يوم السبت الموافق ١٢ يونيو ٢٠١٠ .

البعثه تتكون من :-

الأستاذ / خالد معروف (باحث قانونى بمكتب الشكاوى)

الأستاذ / أحمد جميل (باحث قانونى بمكتب الشكاوى)

وسوف يتم تناول التقرير من عدة محاور :-

المحور الأول : معلومات ديموغرافيه

المحور الثانى : نبذه عن المجنى عليه

المحور الثالث : خلفية الأحداث

المحور الرابع : مقابلات

المحور الخامس : القوانين والمواثيق الدوليه

المحور السادس : الخاتمة والتوصيات

المحور السابع : مرفقات

المحور الأول : معلومات ديموغرافيه عن مكان الواقعة :-

تقع المنطقه التى شهدت الأحداث بشارع موباسطس سابقاً (مدحت سيف اليزل حالياً) بمنطقة كيلوباترا حمامات – محافظة الإسكندريه وتُعد تلك المنطقه ذات كثافه سكانيه عاليه إذ تَطُل على البحر من أحد جوانبها ومن الناحيه الأخرى على ميدان رئيسى ويحدها من الجانبين الأخريين مبانى سكنيه ، ويوجد بالشارع موقع الأحداث محلات تجاريه وتبعد المنطقه عن القسم التابعه له (قسم شرطة سيدى جابر) حوالى كيلومتر .

المحور الثانى : نبذه عن المجنى عليه

المجنى عليه هو / **خالد محمد سعيد** شاب فى مُقتبل العمر من مواليد محافظة الإسكندريه ولد فى ٢٧ / ١ / ١٩٨١ يبلغ من العمر (٢٩ عاماً) حال وفاته وهو أعزب حصل على بكالريوس تجاره من جامعة الإسكندريه وكان يقوم بمزاولة نشاط حر حيث كان مشاركاً فى شركة إستيراد وتصدير مع أحد أصدقائه نشأ خالد فى أسره مكونه من والده (متوفى منذ ١٩٩١) ووالدته وثلاثة أشقاء (يحى – أحمد – الزهراء) ، يقطن خالد فى ذات الشارع الذى وقع فيه الحدث بالعقار رقم ٣٧ بالدور الثالث ، وجميع المعلومات التى تم إستبيانها من محيط أسرته وأقاربه وجيرانه وأصدقائه تفيد بالإجماع على أنه كان يتمتع بصحه ولا يعانى من أية مشاكل صحية أو أمراض وكان هاوياً للصيد حيث كان يقوم بصفه شبه دوريه بالذهاب إلى الصيد بمصاحبة أصدقائه إلى جانب هوايته لصيانة وتجميع أجهزة الكمبيوتر والتى أجمع معظم من تم لقائهم على تفوقه فى هذا المجال .

المحور الثالث : خلفية الأحداث

– ترجع خلفية الأحداث إلى أنه فى يوم الأحد الموافق ٦ / ٦ / ٢٠١٠ وفى تمام سعت ١٠,٣٠ م توجه المدعو / خالد محمد سعيد إلى مقهى إنترنت (**space net)** وهو كائن بذات الشارع الذى يقطن به.

– وفور دخوله إلى المقهى بزمن لا يتجاوز الخمس دقائق إستتبعه رجلين حيث قاما بالتوجه إليه مباشرةً **دون غيره** ومطالبته بالخضوع لهم للتفتيش إلا أنه رفض ذلك قائلاً (إنتو مين وعاوزين إيه) وحدث شد وجذب من قبل الطرفين مما ترتب عليه مطالبة صاحب المقهى بخروجهم إلى الشارع حفاظاً على سمعة محله حيث قاموا بالخروج والوقوف جانباً أمام محل كوافير رجالى ملاصق للمقهى .

– إلا أن الأمر إحتدم بينهم وتم تجمهر عدد كبير من الماره حيث قام الرجلين بإخبار جميع من تجمهر بأنهم مخبرين من قسم شرطة سيدى جابر وهم كلاً من المخبر/ محمود الفلاح ،وعوض محمد ، مطالبين المتواجدين بعدم التدخل لعدم مساءلتهم ، قام أحدهم بتقييده (وضع يديه خلف ظهره) والأخر يقوم بتفتيشه مردداً (فين الحاجه إللى معاك) وهو ماقابله مقاومة شديده من المجنى عليه حيث قاموا بإدخاله داخل فناء منزل مجاور لمحل الكوافير والتعدى عليه بالضرب المبرح على مرأى ومسمع من المتجمهرين.

– حيث قام المجنى عليه بالتعلق بالباب المعدنى الخاص بالعقار ونتيجة الشد القوى الواقع عليه من المخبرين تم إقتلاع إحدى "الخوص المعدنيه" للباب وهو ما إستدعى المتجمهرين إلى تنبيههم بضرورة إزالتها حتى لا تتسبب فى إصابته حيث قاما بإلقائها بعيداً وجره إلى داخل العقار وتحديداً عند أول درجة من درجات سلم العقار ومن ثم إلقائه على وجهه أصبحت وضعية رأسه على أول درجة سلم وتم تقييده من قبل أحدهم حيث قام الأخر بالتعدى عليه بالضرب المبرح بقبضة يده موجهاً إليه لكمات قوية بأنحاء متفرقه من وجهه مما أدى إلى إرتضدام رأسه عدة مرات بدرجات السلم وكان المجنى عليه أثناء ذلك يردد (حرام عليكم أنا بموت).

– حيث قام أحدهم بالرد عليه (إنت كده كده ميت) وهناك من أفاد بأنهم قاموا بإمساكه من شعره ورطم رأسه عدة مرات بدرجات السلم ، إستمر هذا الإعتداء طيلة عشرون دقيقه دون التدخل من أى شخص من المتواجدين إلى أن إنتهى الأمر بوضعه مغشياً عليه طرح الأرض والدم يسيل من أنحاء متفرقه من وجهه حيث تم إصطحابه مغشياً عليه داخل سيارة شرطه وغادروا المكان ،إلا أنهم عاودوا الرجوع بعد حوالى عشرة دقائق .

المحور الرابع : مقابلات

(مقابلات فى محل الواقعة ومع شهود العيان)

أولاً : مقابله مع المواطن / حسن مصباح " صاحب مقهى الإنترنت "

بالإستفسار منه عن حقيقة الواقعه وما شاهده منذ دخول خالد إلى المقهى أفادنا بالأتى :

يوم الأحد بليل حوالى الساعه عشره ونص دخل خالد المحل وقعد على جهاز البلاى ستيشن بعد كده لقيت إتنين دخلوا وراه علطول مافيش خمس دقايق المهم مسكوه وشدوه وقعدوا يقولو له فين الحاجه اللى معاك رد عليهم خالد حاجة إيه أنتو مين حصل شد وجذب بينهم انا طبعاً حسيت إن الموضوع هايكبر فقولتلهم ياجماعه شوفوا الموضوع ده بره المحل أخدوا خالد وخرجو بره بعد كده الناس إتجمعت قدام المحل الكل واقف يتفرج إيه اللى بيحصل كانوا خايفين يدخلوا نفسهم فى مشاكل الموضوع كبر أكتر بعد ما الإتنين المخبرين قعدوا يزعقوا فى الناس ويقولوا ماحدش له دعوه كل واحد يخليه فى حاله .

توقف حسن مصباح عن الحديث عدة دقائق قائلاً أنا ماعرفش إزاى حصل كده لخالد أنا مش مصدق إن خالد مات ،وإستطرد قائلاً " بعد كده واحد منهم كتف خالد والتانى بيفتشه ويقوله طلع اللى فى بقك انا فى اللحظه دى دخلت المحل علشان كان فى

عندى زباين وماشوفتش اللى حصل بعد كده وعلى فكره كل الناس أصحاب المحلات اللى جنبى واللى قدامى وبواب العماره اللى جنبى شافوا كل حاجه " .

ثانياً : مقابله مع المواطن / أيمن عبد الله (صاحب كوافير رجالى)

بمقابلة المذكور والإستفسار منه عن ما رأه منذ بداية الواقعه أفادنا بالأتى :

" انا كنت داخل المحل وفوجئت بزعيق جامد بره وناس كتير واقفه خرجت اشوف فيه ايه لقيت اتنين مخبرين انا عارفهم ماسكين فى خالد وعلى فكرة انا معرفش خالد قوى لكن بشوفه يعنى هو ساكن هنا فى الشارع وهو كويس مش بتاع مشاكل ولا حاجه المهم انا قولت للمخبرين ايه فى ايه قالولى خليك فى شغلك وملكش دعوة ، بس هو كان فى واحد مكتف خالد حاطط إيديه ورا ظهره والتانى بيفتشه وخالد بقولهم أنا معيش حاجه إوعى إنت وهو إنتوا عايزين منى إيه أنا قولت ممكن يكونوا شافوا معاه حاجه ممنوعة المهم فضلوا يضربوا خالد ويشتموا بصوت عالى قوى لغاية ما دخلوا البيت إللى جانبى والناس كانت كتير قوى واقفه هنا بس محدش إدَّخل خالص وإلى ممكن يفيدك أكتر منى بواب البيت الى جانبى علشان هو كان موجود فى البيت وهما مع خالد جوه وعلى فكره بعد حوالى ربع ساعه خرجت تانى من المحل لقيت الناس واقفه بعيد والمخبرين إستدعو عربية شرطه ربع نقل وجرُّوا خالد من رجله وهو كان شكله فاقد الوعى وحطوه فى صندوق العربيه ومشيوا وفى أقل من عشر دقايق رجعوا تانى ووقفت العربيه قدام مدخل العماره بس كان معاهم ظابط وشدوا خالد ورموه داخل العماره بس من الناحيه التانيه اللى مش باينه للناس ووقفوا قدام العماره وطلبوا عربية إسعاف وأما جت العربيه رفض بتوع الإسعاف إنهم ياخدوه علشان كان ميت بس الظابط شتمهم وأجبرهم إن هما يشيلوه وقالهم شيلوه بدل ما تودو نفسكو فى داهيه .

ثالثاً : مقابله مع المواطن / محمد نعيم (حارس عقار)

بمقابلة المذكور والإستفسار منه عن ما رأه منذ بداية الواقعه أفادنا بالأتى :

" فى بداية كلامه كان متخوفاً من الإدلاء بأى تصريحات أو شهاده خاصه بتلك الواقعه وقال لأفراد البعثة (أنا والله قلت كل اللى شفته للنيابة هما حققوا معايا أول أمبارح) وبعد طمئنته من قبل أفراد البعثه إستطرد قائلاً " هو إللى حصل إن المخبرين دول لقتيهم داخلين البيت هنا مكتفين خالد وبيضربوه جامد قوى وهو عمال يعافر معاهم ورموه على الأرض وواحد منهم نزل عليه وبيضربوه فى كل حته فى جسمه وفى دماغه أكتر وفى وشه لحد ما خالد بقت دماغه على أول درجة دى "درجة سلم للعقار" وبعدين وهما بيضربوا كانوا بيخبطوا راسه فى السلم جامد قوى وانا الصراحة كنت بقولهم هو فيه ايه بس عمل إيه ده محدش رد عليه لحد مالقيت خالد بيصرخ ويقول حرام عليكوا حرام عليكوا أنا بموت رد واحد من المخبرين وقال "ما إنت كده كده ميت" ولقيت الدم نازل من دماغه وبقه كتير قوى على الارض هنا وبعد كده سابوه ولقيته عمال بينازع أنا كنت عارف إنه بيموت قالولى هات ميه ساقعه جبت ميه من الفريزر بتاع الثلاجه كبتها عليه ولا حس بحاجه بعد كده جبنالو ميه بملح من القهوه اللى قدامنا برده ولا شرب حاجه وجسمه كان ساقع جداً وأصفر إتصلنا بدكتور جنبنا هنا جه وقال لسه فيه نبض إطلبولوا الإسعاف ، وبالإستفسار منه عن ما إذا كان هناك أى أثر لجروح أو كدمات ظاهره بجسده إستطرد قائلاً كان وشه بينزل دم كتير قوى لدرجة إن أنا مسحت السلم مرتين بعد ما الإسعاف شالته والله العظيم انا لو أعرف إن هايحصل كده ما كنتش مسحت السلم وسيبت الدم دليل .

ملحوظه : أكد حارس العقار على أن السيد وكيل النيابه عندما أستفسر منه عن الحاله التى كان عليها المجنى عليه حين حضور الإسعاف وحمله أفاده بأنه كان مفارقاً للحياه حيث كان ينزف من فمه قال له السيد وكيل النيابه إن رجال الإسعاف فى التحقيق معهم أفادوا أنه كان مغشياً عليه وهو ما أنكره محمد نعيم مؤكداً على أنه قد مات بدليل أنه قد أحضر غطاء (ملايه) من غرفته بالعقار وتغطيته بها وهو ما

يحدوا بنا إلى النظر إلى إمكانية الضغط على الشهود لإجبارهم على الإدلاء بتصريحات وشهادات مغلوطه .

(مقابلات مع أسرة المجنى عليه)

رابعاً: والدة المجنى عليه :

فور وصول البعثه إلى محل سكن أسرة المجنى عليه لمقابلة أفراد أسرته تلاحظ وجود عدد كبير من الإعلامين والصحفيين من محطات فضائيه وصحف يوميه وكذلك عدد من مقدمى التعازى .

تم مقابلة السيده / ليلى مرزوق السيد والدة المجنى عليه والتى تتجاوز الستين عاماً وتم تقديم التعازى إليها من قبل أفراد البعثه وبالإستفسار منها عن كيفية معرفتها بالواقعه ومدى تأثير وقع الخبر على الأسره ، أفادت بدايةً إن ما حدث لنا مأساه كبيره لفقدى نجلى الوحيد الذى يعيش معى لكون أشقائه الذكور يعيشون فى الولايات المتحده الأمريكيه منذ عشر سنوات ويحضرون خلال فترات قصيره فى الإجازات وشقيقته الأنثى متزوجه وتعيش بالقاهره وإننى حتى الأن لا أصدق أنه مات .

فى يوم الحدث كنت فى زياره عائليه لأحد الأقارب تاركه خالد بالمنزل يتناول طعام الغذاء حيث قمت بسؤاله قبل مغادرة المنزل هل تريد شيئاً ؟ قال لى لا وغادرت المنزل فى تمام الساعه الثالثه عصراً ثم أنتهيت من الزياره وأثناء عودتى إلى المنزل وبمجرد وصولى فوجئت بنظرات مريبه من الماره والجيران وأصحاب المحلات وأصدقاء خالد الذى وجدتهم يبكون وعندما أنظر إليهم يقوموا بالإلتفات متهربين من النظر إلى ، لاسيما وجود تجمعات كثيره من الجيران والأصدقاء بالشارع ، قام أحد المتواجدين بالشارع بالقول إنتى ماتعرفيش إلى حصل لخالد قولتلهم إيه اللى حصل قالولى خالد مات ، فى البدايه لم أصدق وقمت بسؤال كثير من المتواجدين بالشارع كلهم أكدوا على صحة القول بأن خالد قد مات صعدت سريعاً إلى المنزل باكيه ومنهاره وصعد

خلفى كثيراً من الجيران والأصدقاء لتهدئتى سألتهم على الفور ما الذى حدث إلى خالد قالولى إن خالد تم التعدى عليه بالضرب من قبل مخبرى الشرطه حتى مات والإسعاف أخدته وموجود فى المشرحه روحت المشرحه أنا وأحمد أخوه علشان أشوفه لقيته نايم على سرير داخل المشرحة بعد أن قاموا بغسل الدماء وانا شوفت الاصابات الى باينه عليه وهى **(إعوجاج فى الفم – كسر فى الأسنان الاماميه – ورم فى دماغه "الجمجمة"– كدمات كثيرة ومتفرقة بوجهه)** ولابس شورت أبيض هو ده الى كان لابسه قبل ما يحصل الى حصل لأنه كان بيصطاد ، ثم توقفت عن الحديث وإنهارت ولم تستطيع أفراد البعثه مواصلة الحديث معها وبعد ذلك إستطردت قائله أنا خايفه قوى وعاوزه أبيع البيت انا مافيش حد عايش معايا بعد موت خالد وخايفه أى حد يعمل فيه أى حاجه وبعد ذلك قالت أنا فى حاجه عاوزه أقولها بس أحمد أخو خالد قالى ماتقوليش حاجه لحد فأكدنا عليها أن تطمأن فقالت هاتصل بأحمد وهو يقولكم وبالفعل أجرت إتصال هاتفى بأحمد شقيق خالد والذى أفادنا بالأتى " يوجد شخص يدعى / أحمد حشيشه يعمل مرشد لصالح ضابط مباحث قسم شرطة سيدى جابر وكان صديق لخالد إلا أن شقيقى أنهى علاقته به لما تردد عن سوء سيرته وسمعته ،حيث أرشد عن خالد بأنه لديه فيديو قام بنشره على شبكة المعلومات الدوليه الإنترنت ويحتوى على مشاهد لرجال الشرطه بقسم سيدى جابر وهو يقومون بترويج مواد مخدره "**وذلك على حد قوله**"

(مقابلات مع محامين المجنى عليه)

مقابلة مع الاستاذ / إسلام وهو أحد محامي المجنى عليه والذى أفادنا تليفونياً وذلك لتعذر مقابلته لإنشغاله فى أمور بشأن ما نحن بصدده " أنه يوجد لديه الأدله التى أدت إلى فعل تلك التجاوزات تجاه موكله المجنى عليه / خالد محمد سعيد من قبل

المخبرين التابعين لشرطة قسم سيدى جابر ،وأنه يريد دعم المنظمات الحقوقية لكون ما حدث يعد إنتهاكاً لحياة شخص مهما فعل لا يمكن أن يحدث ذلك له .

مقابلة مع الأستاذ/ محمد خالد التونسى "رئيس الجمعية الدستورية القانونية لحقوق الإنسان بالأسكندرية" والذى أفادنا بأن ما حدث فى تلك الواقعة يعد أنتهاكاً واضحاً للحق فى الحياة وأنه يسعى لإثبات حق موكله وأنه سيدعى مدنياً بمبلغ عشرة ملايين جنية فى مواجهة السيد وزير الداخلية لمسئوليته عن أعمال تابعيه .
وأنه عند معرفته بالواقعة توجه إلى أسرة المجنى عليه لتقديم المساعدة وقد أفادنا أيضاً بملابسات الواقعة التى قمنا بذكرها فى السابق .

(مقابلات مع الجهات الأمنيه)

مقابله مع السيد العقيد / أحمد حسن القاضى (مأمور قسم شرطة سيدى جابر) .
تمت المقابله بديوان قسم شرطة سيدى جابر ، بالإستفسار منه عن الواقعة
أن المدعو / خالد سعيد متهم فى أربع قضايا ومطلوب ضبطه لتنفيذ حكمين بالحبس شهراً، وكان معه أثناء مرور قوة من مباحث القسم موظف فى إحدى شركات البترول متهم فى ثلاث قضايا إيصالات أمانة ،وعند محاولة القوة توقيفهما فر الأول،فتم تعقبه وضبطه وحاولت القوة الحصول على اللفافة منه إلا أنه ابتلعها فأصيب بحالة من الأعياء الشديد ،ونقل للمستشفى الجامعى إلا أنه فارق الحياة وهو ما أكده تقرير الطب الشرعى الذى أرجع الوفاة إلى أسفكسيا الخنق نتيجة أنسداد القصبة الهوائية باللفافة .

الخاتمة :-

أن ما حدث فى المواطن / خالد محمد سعيد من إعتداءات وحشية من قبل مخبرين تابعين للأجهزة الأمنية مهما كان الباعث لهؤلاء الأشخاص لإرتكابهم هذه التجاوزات والذى عول عليه البعض أن المجنى عليه كان بحوزته بعض المواد المخدرة أثناء

تفتيشه كما يتردد سواء كانت (هيروبين – جوهرالحشيش – بانجو) وأيضاً أياً ما كان مدى خروجه على القانون لا يُعد مبرراً لهم لإحداث ما أوقعوه على المجنى عليه من إنتهاك الحق فى الحياة فى بلد يحكمه القانون الذى يمارس المواطنين حياتهم تحت مظلته لا سيما مع وجود قوانين وإتفاقيات دولية تحظُر التعذيب لأى مواطن مهما كان السبب وإن ما حدث يُعد مخالفة واضحة للمواد القانونية الواردة بقانون العقوبات وكذلك المواد الواردة بالدستور المصرى والإتفاقيات الدولية والمعاهدات ذات الصلة ،

لذا فإن ما تذرع به الأمن فى بيانه الصادر عن وزارة الداخليه بكون المجنى عليه خالد سعيد حائزاً لمواد مخدره كمبرر لما وقع عليه من إنتهاك أسلبه حقه فى الحياه إنما يعتبر **عزراً أقبح من ذنب** .

أن ترويع المواطنين الأمنين من الأهالى الذين شاهدوا الواقعه وما تم وصفه على لسان شهود العيان من وحشيه ، ترك أثراً بالغ السوء فى نفوسهم بالحد الذى لا يستقيم معه وجودهم فى دوله يحكمها القانون ،

هذا من جانب أما على الجانب الأخر فقد تعدى الترويع حدوده و تخطاها ليبعث فى نفوس الشهود خوفاً بالغاً على حياتهم إذا ما أقروا ما شاهدوه من وقائع للإعتداد بها كأدله فاصله فى التحقيقات .

نصوص المواد القانونيه والدستور والمعاهدات الدوليه ذات الصله التى تُعضد ما نحن بصدده

الدستور المصرى

مادة (٥٧)

"كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية

ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ،وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الإعتداء"

.

●قانون العقوبات المصرى

المادة (٢٤٨)

"لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موتاً أو جروح بالغة وكان لذلك الخوف سبباً معقول" .

الماده (١٢٩)

" كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمه عموميه إستعمل القسوه مع الناس إعتماداً على وظيفته بحيث أنه أخل بشرف أو إحداث ألماً بأبدانهم يعاقب بالحبس لا تزيد على سنه وبغرامه لا تزيد على مائتى جنيه " .

الإتفاقيات الدوليه

- **الإعلان العالمى لحقوق الإنسان مادة (٣)**

لكل فرد حق فى الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه

المادة (٥)

" لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعامله أو العقوبه القاسيه أو اللا إنسانيه أو الحاطه بالكرامه " .

- **العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنيه والسياسيه**

الماده (٦)

" الحق فى الحياه حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفياً " .

الماده (٧)

" لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعامله أو العقوبه القاسيه أو اللاإنسانيه أو الحاطه بالكرامه وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربه طبيه أو علميه على أحد دون رضاه الحر " .

- **إتفاقية مناهضة التعذيب أو غيرها من ضروب المعامله أو العقوبه القاسيه أو اللاإنسانيه أو المهينه .**

ماده (١) فقره ١

" لأغراض هذه الإتفاقيه يُقصد بالتعذيب أى عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على إعتراف أو معاقبته على عمل إرتكبه أو يُشتبه فى إنه إرتكبه هو أو شخص ثالث ، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أى شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه ، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسقط عنه موظف رسمى أو أى شخص أخر يتصرف بصفته الرسميه ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشىء عن عقوبات قانونيه أو الملازم لهذه العقوبات أو الذى يكون نتيجه عرضيه لها " .

ماده (٢) فقره ٢

" لا يجوز التزرع بأى ظروف إستثنائيه أياً كانت سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم إستقرار سياسى داخلى أو أية حاله من حالات الطوارىء العامه الأخرى كمبرر للتعذيب " .

فقره (٣)

" لا يجوز التذرع بالأوامر الصادره من موظفين أعلى مرتبه أو عن سلطه عامه كمبرر للتعذيب " .

****

التوصيات :

١ – ضرورة التحقيق فى تلك الواقعه بصوره عاجله ومعاقبة من ثبت إدانته عقوبه رادعه لمنع تكرار مثل تلك الأحداث مره أخرى .

٢- مراعاة إعمال القانون فى التعامل فيما بين أفراد الضبط القضائى والأفراد المدنيين.

٣ – يجب توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم حتى يتمكنوا من الدفاع عن تلك الحقوق بلا خوف حيث ظهر ذلك جلياً فى وقوف المواطنين موقف المتفرجين وهم يرون مواطناً شريكاً لهم فى الوطن تزهق روحه وعدم التدخل خوفاً من الملاحقه .

٤ – ضرورة إنشاء رقابه فاعله من قبل الأمن على أفعال تابعيه وعدم تركهم يعبثون بالمواطنين كيف ما يشاءون .

٥ – ضرورة قيام وزارة الداخليه بإتخاذ الإجراءات القانونيه اللازمه من تحقيقات مع أفراد الأمن الذى نسب لهم القيام بتلك التجاوزات و إحالتهم إلى المحاكمه التأديبيه.

٦- يجب على الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية أن تراجع كيفية تلقينها للضباط و الأفراد التعليمات الدورية العامة فى معاملة المواطنين وخاصةً تعليمات إجراءات القبض والتفتيش بما يضمن تفادى وقوع ضحايا من جراء التجاوزات المتكررة المتعمدة من أفراد الشرطة .

- ويرى مكتب الشكاوى أن النظم المتبعة فى الدول المتقدمة والتى تراعى حقوق الأنسان ألزمت أفراد الضبطية القضائية بإبلاغ كل من يتم القبض عليه أو إستيقافه ومن ثم تفتيشه بحقوقه المنصوص عليها فى القانون ومن قبل بسبب القبض و التهم الموجهه إليه وعلى القائمين على الضبطية القضائية فى مصر تطبيق ذلك حال قيامهم بالعمل المشار إليه وهذ ما أكدت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية فى

المادة (٩) الفقرة الثانية "بأنه يتوجب إبلاغ أى شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إلية .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير،،،،،

مقدمة لسيادتكم

فريق عمل البعثة